

الهيئة العامة  
للاستثمار والمناطق الحرة

---

قانون

استثمار المال العربي والأجنبي

والمناطق الحرة

---

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / توفيق حسن فرج  
الإسكندرية

الهيئة العامة  
للاستثمار والمناطق الحرة

---

قانون

استثمار المال العربي والأجنبي

والمناطق الحرة

---

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧



قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي  
والمناطق الحرة  
معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ①

---

باسم الشعب

ورئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

[ المادة الأولى ]

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي  
والمناطق الحرة .

[ المادة الثانية ]

تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل مالم يرد فيه نص خاص  
في القانون المرافق .

[ المادة الثالثة ]

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي — بناء على اقتراح مجلس  
إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والمناطق الحرة — اللائحة التنفيذية  
لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

[ المادة الرابعة ]

يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق  
الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظلّه بما تقرّر لها من

الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون . أما المشروعات التي سبق  
اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها  
بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه

#### [ المادة الخامسة ]

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جماد الاول ١٣٩٤ [ ١٩ يونيو ١٩٧٤ ] .

#### [ انور السادات ]

① المواد المعدلة والمستحقة وفق احكام القانون  
رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم ادماجها في القانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٧٤ ، فيما عدا المادتين الخامسة والسادسة  
من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، فيرجع بشأنها  
الى نص هذا القانون المرفق .

# نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

## الفصل الأول

### في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

#### [ مادة ١ ]

يقصد بالمشروع في تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل في اى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

#### [ مادة ٢ ]

يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق احكام هذا القانون :

١ - النقد الاجنبى الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق احد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه في تنفيذ احد المشروعات او التوسع فيها .

٢ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة المشروعات او التوسع فيها ؛ بشرط ان تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها . مالم يقرر مجلس ادارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط

٣ - الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلاجات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية او وفقا لقواعد التسجيل الدولية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية الموقعة في هذا الشأن والملوكة للمقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .

٤ - النقد الاجنبى الحر الذى يتفق كمبروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى تكبدها المستثمر في الحدود التى يمتدها مجلس ادارة الهيئة .

٥ - الأرباح التي يحققها المشروع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت في مشروع آخر بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في الحالين .

٦ - النقد الأجنبي الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يستخدم في الاكتتاب في الأوراق المالية المصرية أو شرائها من أسواق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الهيئة .

٧ - النقد الأجنبي الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستخدم في شراء أرض فضاء أو عليها مبانٍ لتشييد عقارات عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم طبقاً للقوانين النافذة وفي تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار إليه في البنود ٢ ، ٣ ، ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

#### [ مادة ٢ مكرر ]

يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة إلى الخارج وفقاً لأحكام هذا القانون وبأعلى سعر معنٍ للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضي والعقارات التي تمثل جزءاً متكاملًا من الأصول الرأسمالية للمشروعات التي تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

#### [ مادة ٣ ]

يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويمتدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

٢ - استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والثروة المائية .



ويكون استصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق  
الاجبار طويل الاجل الذي لا يجاوز خمسين عاما ، يجوز مدها الى  
مدة او مدد لاتجاوز خمسين عاما اخرى ، وذلك بموافقة مجلس  
الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

٣ - مشروعات الاسكان ، ومشروعات الامتداد العمراني ، ويقصد بها  
الاستثمارات في تقسيم الاراضي وتشبيد مبان جديدة واقامة المرافق  
المنطقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا او ارض فضاء مشروعا في  
مفهوم احكام هذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء او اعادة  
البناء وليس بقصد اعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة  
السوقية دون اخلال بقواعد التصرف في المال المستثمر واعادة  
تصديره المنصوص عليها في هذا القانون ويشترط ان يتم البناء فعلا  
خلال المدة التي يحددها مجلس ادارة الهيئة ودون الترام من الدولة  
باخلاء تلك العقارات .

٤ - شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الاموال في المجالات  
المنصوص عليها في هذا القانون .

٥ - بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين التي يقتصر  
نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، ولها ان تقوم  
بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تطلعت بمشروعات  
في المناطق الحرة او بمشروعات محلية او مشتركة او اجنبية مقامة  
داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها ان تقوم بتمويل عمليات  
تجارة مصر الخارجية .

٦ - البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة  
مشروعات مشتركة مع رأسمال محلي مملوك لمصريين لا تقل نسبته  
في جميع الاحوال عن ٥١ ٪ .

٧ - نشاط التعبير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن  
الحالية .

٨ - نشاط المقاولات التي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس  
المال المصرى فيها عن خمسين في المئة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة  
مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بأى من المشروعات  
الداخلة في المجالات المشار اليها والتي تعتبر هذه الخبرة من  
مقتضياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة في كل حالة على حدة

على ان يملك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة .

وتمنح اولوية خاصة للمشروعات التى تهدف الى التصدير او تنشيط السياحة او التى تؤدى الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الاساسية وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات فنية متقدمة او الى الاستفادة من براءات اختراع او علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

#### [ مادة ٤ ]

يتم توظيف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام هذا القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام او الخاص فى المجالات وبالشروط والاوزاع المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون .

#### واستثناء مما تقدم :

[ أ ] تقتصر مشروعات الاسكان التى تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربى دون الاجنبى ، منفردا او بالاشتراك مع رأس المال المصرى .

ويقتصد بالمال العربى المستثمر المال المملوك لشخص طبيعى يتبع جنسية احدى الدول العربية او لشخص اعتبارى يكون اغلبيه ملكية رأسماله لمواطنى دولة عربية او اكثر .

[ ب ] يجوز ان ينفرد رأس المال العربى او الاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة متى كانتفروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج .

[ ج ] يجوز ان ينفرد رأس المال العربى او الاجنبى فى المجالات الاخرى المنصوص عليها فى المادة الثالثة التى يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة باغلبيه ثلثى اصوات اعضائه .

#### [ مادة ٥ ]

لايجوز نزع ملكية عقارات لاتابعة مشروعات استثمارية عليها الا اذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من اعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

#### [ مادة ٦ ]

تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا

القانون وأيا كتلت جنسية مالكيها أو محال اقلتهم بالخصومات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة [ ٣ ] من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة المختصة للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الإعفاءات المشار إليها على شركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال بالكتل نقدية من إنشاءات في مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

#### [ مسالة ٧ ]

لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

ولايجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

#### [ مسالة ٨ ]

تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسري فيها .

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المخوران ، فإن لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرها يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب أي من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالخصومات والمبادئ الأساسية للتقاضي على أن تراعى اللجنة مرة البت في المنازعة وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم .

## [ ملاحظة ٩ ]

تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص  
أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها  
التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

## [ ملاحظة ١٠ ]

لا تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٣  
لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وأجراءات انتخاب ممثلي العمال في  
مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات  
والمؤسسات الخاصة . ويبين نظم الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارة  
المشروع .

## [ ملاحظة ١١ ]

يسرى على المشروعات ، أيا كان شكلها القانوني ، الأحكام الخاصة  
بالعمال والمستخدمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالإسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة كما يسرى في شأن العاملين بهذه  
المشروعات أحكام قانون التأمينات الاجتماعية مالم يكفل لهم المشروع نظام  
تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ٥٨  
في شأن التعمين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة  
٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى  
العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣  
لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة  
أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه .

## [ ملاحظة ١١ مكرر ]

تخضع المشروعات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة للقيود  
الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية المنصوص عليها في المواد  
من ٩٥ إلى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها وللحظر  
المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس  
الشعب .

ويعتبر في حكم الأعمال المحظورة طبقاً للمواد المشار إليها في الفقرة  
السابقة القيام بأي عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بقوامسة ولو كان  
هذا العمل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو الموظف العمومي —

خلال السنة السابقة على تركه المنصب او الوظيفة - شأن في الترخيص  
بإقامة هذه المشروعات او الاشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق احكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب  
رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

#### [ مادة ١٢ ]

تستثنى الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند [ ٥ ] من  
المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة  
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة ، على ان يتم توزيع نسبة من الارباح الصافية لهذه الشركات سنويا  
على الموظفين والعمال طبقا للقواعد التي يقترحها مجلس ادارة الشركة  
وتعتمدها الجمعية العمومية .

كما تستثنى هذه الشركات من احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار  
اليه الواردة في المادة [ ٢ ] فقرة [ ١ ] والمادة [ ١١ ] والمادة [ ١٥ ] فقرة  
[ ١ ] ، والمادة [ ٢١ ] فقرة [ ١ ] وفقرة [ ٤ ] ، والمادة  
[ ٢٤ ] فقرة [ ٢ ] والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ مكررا والمادة [ ٤ ] فقرة  
[ ٤ ] والمادة ٦٦ فقرة [ ١ ] والمادة ٢٩ بالنسبة لمثلئ الاشخاص الطبيعية  
والاعتبارية الاجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لغير المصريين ، ولايجوز تداول  
حصص التأسيس والاسهم خلال السنتين الاوليين للشركة الا بموافقة مجلس  
ادارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من احكام القانون رقم ١٣٧  
لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس ادارة شركة المساهمة .

#### [ مادة ١٣ ]

مع مراعاة حكم البند [ ٦ ] من المادة الثالثة ، تستثنى البنوك المنتفعة  
بأحكام هذا القانون من شرط تملك المصريين لجميع اسهمها الوارد في الفقرة  
[ ١ ] من المادة ٢١ من قانون البنوك والائتمان الصادر بقانون رقم ١٦٣  
لسنة ٥٧ كما تستثنى من حكم الفقرة [ ج ] من ذات المادة .

وكذلك تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين  
المشار اليها في البند [ ٥ ] من المادة الثالثة من هذا القانون ، من احكام  
القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد .

#### [ مادة ١٤ ]

استثناء من احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتظيم التعامل بالتقد  
الاجنبي يكون المشروع حق فتح حساب او حسابات بالتقد الاجنبي في البنوك  
المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ويتخذ بالحساب  
الدائن من هذا الحساب او الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملة

الاجنبية والقروض وغير ذلك من اموال المشروع متى كتبت بالعملة الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر محلي للنقد الاجنبى ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الاجنبى فى الاسواق المحلية .

وللمشروع دون اذن او ترخيص خاص الحق فى استخدام الحساب المذكور فى تحويل المبلغ المصرح بها طبقا لاحكام هذا القانون فى سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفى مواجهته المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد وفى سداد ما يستحق على المشروع من اقساط القروض المعقودة بالنقد الاجنبى وفوائدها وفى اداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع ان يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنيته مصرية بأعلى سعر محلي للنقد الاجنبى .

ويلتزم المشروع بأن يقدم الى الهيئة بيانا فى نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب وبالمستندات والتفاصيل التى تطلبها الهيئة للتحقق من ان الاستخدام قد التزم الاغراض المقررة فى هذا القانون على ان يكون هذا البيان معتمداً من احد المحاسبين التقنيين .

#### [ مسألة ١٥ ]

استثناء من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، يسمح للمشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون بأن تستورد — بشرط المعينة — دون ترخيص ، بذاتها او عن طريق الغير ، ما يحتاج اليه اقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البت ، دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الاجنبى اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة فى المادة السابقة .

ويسمح للمشروعات المشار اليها بأن تصدر منتجاتها بالذات او بالواسطة دون ترخيص وبغير حجة لقيدها فى سجل المصحين .

#### [ مسألة ١٦ ]

مع عدم الاخلال بآلية اعفاءات ضريبية افضل مقرر فى قانون آخر تعنى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المتقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الاحوال ومن الضريبة العامة على الايراد ، بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الاحوال ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عقد الارباح التى يصعد استثمارها فى المشروع

والاحتياطات الخاصة المكونة التي يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحقة عن فترة الإعفاء والتي يتم توزيعها بعد انتقضائها وتغنى الأسهم من رسم الحصة النسبي السنوى لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العلية على الأيراد الا يصبح الأيراد محل هذا الإعفاء خاضعا فعلا لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبى او الدولة التى يحول اليها هذا الأيراد ، بحسب الاحوال .

وتكون مدة الإعفاء ثلثى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى اهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتده مجلس الوزراء .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التصدير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المسؤدة اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل او بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم او تأجيل استحقاقها او تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الاثشاء محل الإعفاء او التأجيل او التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ وبدوها او لمدة التقسيط او التأجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها او تأجيلها او تقسيطها .

#### [ مسافة ١٧ ]

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ تمنى من الضريبة العلية على الأيراد الأرباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥ ٪ [ خمسة فى المئة ] من القيمة الأصلية لحصة المول فى رأس مال المشروع وذلك بعد انتضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٦ .

#### [ مسافة ١٨ ]

تغنى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التى يقددها المشروع بالنقد الأجنبى ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التى يمول بها الجلب المصرى نصيبه فى المشروع .

## [ مادة ١٩ ]

لا تخضع مبادئ الاسكان الادارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الاجبارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بليجارات الامكن .

## [ مادة ٢٠ ]

يسمح للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل فى احدى المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون بان يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية على الا يتجاوز خمسين فى المئة من مجموع ما يتقاضونه .

ويعفى من الضريبة العلة على اليراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الاجور والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تؤدبها المشروعات المقبلة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب .

## [ مادة ٢١ ]

لصاحب الشأن ان يطلب اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج او التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة بشرط ان يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل مالم يقرر مجلس ادارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا تبين انه لايمك تنفيذ المشروع المقبول والمحول من اجله المال او الاستمرار فيه لاسباب خارجة من ارادة المستثمر او لظروف غير عادية اخرى يقرها مجلس ادارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الاآت :

[١] يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج باعلى سعر محطن للنقد الاجنبى على خمسة اقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محسوبا طبقا لاحكام هذه المادة اذا كان رصيد المستثمر بالنقد الاجنبى فى الحساب المشار اليه فى المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل او اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد اجنبى حر على ان تخطر الهيئة بهذا التصرف .

[٢] اذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز اعادة تصديره عينا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

[٣] يكون تحويل المال المستثمر فى حدود قيمة الاستثمار عند التصفية او التصرف فيه بحسب الاجوال على ان تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف فى المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد اجنبى حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة



التصرف في امواله المسجلة لديها او جزء منها الى آخر بعملة محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف اليه في الحالتين محل المستثمر الاصلى في الانتفاع بالحكم هذا القانون .

ويجوز في جميع الاحوال بيع الاسهم المقومة بعملة اجنبية حسرة في البورصة المصرية بنقد اجنبى حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

#### [ ملاحظة ٢٢ ]

تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل مال المستثمر الى الخارج — اذا رغب المستثمر في ذلك — وفقا لما يأتى :

[ ١ ] بالنسبة للمشروع الذى يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبى وتغطى حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة او غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد الآلات ومعدات ومستلزمات انتاج ومواد ومن سداد للقروض المعقودة بالنقد الاجنبى وفوائدها يسمح بتحويل صافى الارباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى في حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الاجنبية المرخص به طبقا لاحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

[ ٢ ] بالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة اساسا للتصدير والتى تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافى ارباحها كلها او بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى وفقا لما تقرره الهيئة وطبقا للقواعد النقدية السارية .

[ ٣ ] يحول بالكامل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالنقد الاجنبى الحر كما يتم تحويل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية وتطلق المدن ومع السماح باعادة استثمار مالم يتم تحويله من صافى العائد في حدود ٨ ٪ اخرى سنويا من المال المستثمر مع اعتبار اعادة استثماره وفقا لهذا الحكم في المجالات الاخرى مالا يستثمر في مفهوم احكام هذا القانون .

## الفصل الثانى المشروعات المشتركة

[ مادة ٢٢ ]

المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة او ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها اسماء الاطراف المتعاقدة وشكلها القانونى واسمها وموضوع نشاطها ومحتها ورأسالها ونسبة مشاركة الاطراف الوطنية والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من احكام .

ويعد النظام الاساسى للشركة وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العلية للاستثمار والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة المزايا والخصومات والاستثناءات المقررة فى هذا القانون .

وفى جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة العلية للاستثمار والمناطق الحرة وحدها بمراجعة العقد واعتياده وفقا لاحكام هذا القانون .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد اقصى مقداره الف جنيه او ما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج وتمضى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والالات وعقود المقلولة وغيرها وذلك حتى تهاى تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

[ مادة ٢٤ ]

يصدر بالنظام الاساسى لشركات المساهمة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتبارا من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها وفقا للآلية التنفيذية لهذا القانون وتسرى الاحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة

## الفصل الثالث في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

[ مادة ٢٥ ]

تنشأ هيئة علمية يشرف عليها ، ويرأس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية، ويشار إليها في هذا القانون باسم [ الهيئة ] .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس ادارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين واداريين يمينون طبقا للهيكل التنظيمي الذي يعتمده مجلس الادارة .

ويقولى نائب رئيس مجلس الادارة ادارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها امام القضاء وامام الغير ، ويرأس مجلس الادارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس ان يفوض رئيس مجلس الادارة او نائب رئيس مجلس الادارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الادارة او نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

[ مادة ٢٦ ]

تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون ، ولها على الاخص ما يأتي :

١ - دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربي والإجنى داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات فى هذا الصدد .

٢ - اعداد قوائم بأنواع النشاطات والمشروعات التى يدعى المال العربى والإجنى الى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد اقرارها من مجلس ادارة الهيئة .

٣ - طرح المشروعات للاستثمار العربى والإجنى وتقديم المشورة بشأنها واعلام السوق الدولى لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربى والإجنى وكذلك كلفة الاوضاع والمزايا التى يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره فى داخل الدولة وبالمناطق الحرة التى يقرر انشائها .

٤ - دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس ادارة الهيئة للبت فيها .

٥ - تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدات العملة التى ورد بها اذا ورد نقدا وتسجيل وتقييم الحصص السنية والحقوق المعنوية فى ضوء المستندات المقدمة والاسعار الحالية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه او عند التصفية لاعادة تصديره او تحويله الى الخارج .

٦ - الموافقة على تحويل صافى الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التى تنص عليها القوانين والاصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الاعفاء المنصوص عليها فى هذا القانون .

٧ - تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربى والإجنى بما فى ذلك الحصول على جميع التراخيص الادارية اللازمة وعلى الاخص تراخيص الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل فى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون .

٨ - الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة لمصريين طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربى والإجنى وبالمناطق الحرة .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تبين طريقة ممارسة الهيئة للاختصاصات المشار اليها .

#### [ مـادة ٢٧ ]

تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ولجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه وتستقط هذه الموافقة إذا لم يتم المستثمر بتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة اشهر من صدورها مالم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها .

#### [ مـادة ٢٨ ]

تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالاحكام الخاصة بموازنات المؤسسات العامة والهيئات العامة .

#### [ مـادة ٢٩ ]

تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

- ١ — الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .
- ٢ — إيراداتها الناتجة من نشاطها .
- ٣ — مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة ولها ان تتقاضى هذا المقابل بالنقد الاجنبي الحر وفقا للاحكام والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة .
- ٤ — القروض المحلية او الخارجية بعد اقرارها وفقا للقانون .

## الفصل الرابع في المناطق الحرة

### [ مادة ٣٠ ]

لمجلس ادارة الهيئة ان ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء  
وذلك لاقامة المشروعات التي يرخص بها طبقا لاحكام هذا القانون .

وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية .

ويجوز بقرار من مجلس ادارة الهيئة انشاء مناطق حرة خاصة تكون  
مقصورة على مشروع واحد .

ويتضمن القرار في جميع الاحوال بيانا بموقع المنطقة وحدودها .

ويكون انشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .

### [ مادة ٣١ ]

لمجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة  
ويضع السياسة العامة التي تدير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من  
القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من اجله هذه المناطق ، وذلك في حدود  
هذا القانون ، وله على الاخص :

١ — تنسيق السياسات ووضع التخطيط العام للمناطق الحرة بالاتفاق  
مع الجهات الادارية المختصة .

٢ — تبك المقارنات وتخصيمها لمناطق حرة عامة او خاصة .

٣ — اعتماد ميزانيات المناطق الحرة وخصبائها الخلفية .

٤ — القيام باختصاصات مجلس الادارة المسئول عن كل منطقة حرة عامة  
والمبينة في المادة [ ٣٣ ] من هذا القانون وذلك الى ان يتم تشكيل  
مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة .

٥ - الاشراف على المناطق الحرة الخاصة الى ان يقرر المجلس تبعية المنطقة الحرة الخاصة لاحدى المناطق الحرة الملية .

#### [ مادة ٣٢ ]

يضع مجلس ادارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والادارية والفنية وخاصة فيها يتعلق بالقواعد التى تسرى على نشاط الشركات والمشروعات التى تعمل فى المناطق الحرة .

وكذلك قواعد اذخار البضائع واخراجها وتقيدها ونحو المستندات والمراجعة والنظم الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة .

#### [ مادة ٣٣ ]

يتولى ادارة كل منطقة حرة عامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس ادارة الهيئة .

ويختص مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ احكام هذا القانون ولوائحه التنفيذية فى كل ما يتعلق بهذه المنطقة وله على الاخص ما يلى :

١ - الترخيص فى شغل الاراضى والمقارات او استئجار عقارات مملوكة للغير بالمنطقة الحرة .

٢ - البت فى العروض التى يتقدم بها اصحاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، طبقا للقواعد التى يسمها مجلس ادارة الهيئة .

٣ - انشاء وادارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المخصصة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

٤ - توفير الاجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التى تقام فى المنطقة الحرة .

٥ - تقديم الخدمات اللازمة للمشروعات القائمة بالمنطقة الحرة وذلك نظير المقابل الذى يحدده المجلس .

٦ - الاشراف على المناطق الحرة الخاصة التى يصدر قرار من مجلس ادارة الهيئة بتبعيةها له .

#### [ مادة ٣٤ ]

يجب ان يتضمن الترخيص فى شغل المناطق الحرة او اى جزء منها بيان

بالاغراض التى منح من اجلها ومدة سريته ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه  
المرخص له .

ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات او المزايا المنصوص عليها فى هذا  
الفصل الا فى حدود الاغراض المبينه فى ترخيصه .

ويكون الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصيا ولا يجوز ان مصدر له  
الترخيص التنازل عنه كليا او جزئيا او اشراك الغير فيه الا بموافقة الجهة  
التى اصدرت الترخيص .

#### [ مادة ٢٥ ]

##### **يجوز الترخيص فى المناطق الحرة بما يأتى :**

١ — تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبة  
المعدة للتصدير الى الخارج والبضائع الاجنبية الواردة بغير رسم  
الوارد وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها فى  
جمهورية مصر العربية فى شان البضائع المنوع تداولها .

٢ — عمليات الفرز والتنظيف والخط والمزج ، ولو لبضائع محلية ، واعادة  
التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمناطق  
الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيتها بالشكل الذى تتطلبه  
الاسواق .

٣ — اية صناعة او عمليات تجميع او تركيب او تجهيز او تجديد او غير  
ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للانادة من مركز البلاد  
الجغرافى .

٤ — مزاولة أى مهنة يحتاج اليها النشاط والخدمات التى يحتاجها  
العاملون داخل المنطقة .

#### [ مادة ٣٦ ]

مع مراعاة الاحكام التى تقررها القوانين واللوائح فى شأن منع تداول  
بعض البضائع او المواد لا تخضع البضائع التى تصحر او تستورد من وإلى  
المطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات  
ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما  
هو منصوص عليه فى هذا القانون كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها  
من الضرائب والرسوم جميع الانوات والمهمات والالات ووسائل النقل  
الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها فى هذه المنطقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة اجراءات نقل البضائع مع  
بدء تفريغها حتى وصولها الى المناطق الحرة وبالعكس .



وتحصل ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بعد استيفاء الإجراءات الخاصة بالتصدير .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح بإدخال بضائع محلية إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لأصلحها أو لأجراء عمليات تكميلية عليها على أن تحصل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح أو استكمال الصنع وذلك وفقا لأحكام التعريفات الجمركية .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح كذلك بإدخال بضائع المنطقة الحرة إلى البلاد بصفة مؤقتة لأصلحها أو لأجراء عمليات تكميلية عليها .

#### [ مادة ٣٧ ]

تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الإجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد وتؤدي هذه الضرائب والرسوم على البضائع التي تشتمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة في صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات على أنه إذا بلغت المكونات المحلية في هذه البضائع نسبة ٤٠ ٪ أو أكثر خفضت إلى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقا لأحكام هذه المادة .

واستثناء من إجراءات الاستيراد يكون لنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح بسحب المخلفات والمبوات العادية والأوعية الفارغة لداخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

ويكون له التصرف في هذه الأصناف على نفقة صاحب الشأن إذا ترقب على بقائها في المنطقة الحرة أضرار بالصحة أو بالانظم داخل المنطقة .

ولرئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، التصريح بإدخال المنتجات غير الصالحة للتصدير أو الموارية المتخللة من عمليات التصنيع بالمنطقة الحرة على أن تؤدي منها الضرائب والرسوم الجمركية بشرط ألا يترتب على ذلك منافسة للصناعات الوطنية .

#### [ مادة ٣٨ ]

لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأي قيد من حيث مدة بقائها

فيها كما لا تخضع الواردات الى المنطقة الحرة والمسلطات منها لتقيود  
الاستيراد والتصدير .

#### [ مادة ٣٩ ]

يكون للعاملين بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من  
وزير العدل بناء على اقتراح رئيس مجلس ادارة الهيئة صفة مأموري الضبط  
القضائي وذلك في حدود اختصاصاتهم .

ولنائب رئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضه ان يطلب من النيابة  
العامة الاذن بقيام مأموري الضبط القضائي بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة  
او بإجراء التحقيقات كلما تبين وجود اسباب موجبه لذلك .

#### [ مادة ٤٠ ]

استثناء من احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك  
تبلغ مصلحة الجمارك رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة بحالات النقص  
او الزيادة غير المبررة عما ادرج في قائمة الشحن في عدد الطرود او  
محتوياتها او البضائع المحفوظة او المنفرطة [ المصب ] وذلك اذا كانت  
واردة برسم المنطقة الحرة .

ويصدر بتنظيم المسؤولية عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة  
وينسب التسامح فيها ، قرار من مجلس ادارة الهيئة .

#### [ مادة ٤١ ]

يلتزم المرخص له وفقا لاحكام هذا الفصل بالتأمين على المباني والالات  
والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة  
التي يحددها رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه  
مالم تطلب ادارة المنطقة الحرة شراءها منه .

#### [ مادة ٤٢ ]

يكون دخول المناطق الحرة او الاقلية فيها كما يكون اخراج النقد المصري  
من المنطقة وادخاله اليها ، وفقا للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة  
التنفيذية .

كما تحدد اللائحة مقابل اشغال الامكن التي تودع بها البضائع .

#### [ مادة ٤٣ ]

تعمل مشروعات النقل البحري التي تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون في

المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية ملاك السفينة والعاملين عليها  
النصوص في قانون التجارة البحرى وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن  
تسجيل السفن التجارية كما تستثنى من احكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤  
بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

#### [ مادة ٤٤ ]

تسرى على المناطق الحرة احكام التشريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص  
خاص فى هذا القانون ويوجه خاص التشريعات المنظمة لأجراءات الحجر  
الصحى والرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحى والزراعى ولحماية  
المشروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس  
ادارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الاحكام المذكورة فى المناطق  
الحرة بالاتفاق مع الوزارات المختصة .

#### [ مادة ٤٥ ]

يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التى تنشأ بين المشروعات المتقلة  
بالمناطق الحرة او بينها وبين الهيئة او غيرها من السلطات والأجهزة الادارية  
ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة بطريق التحكيم .

وتشكل لجنة التحكيم وتصل فى النزاع وفقا للقواعد وطبقا للإجراءات  
النصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القانون .

كما يجوز للجنة التحكيم ان تنظر ايضا المنازعات التى تقع بين المشروعات  
العامة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين وطنيين كانوا او  
اجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص احالة النزاع الى لجنة التحكيم قبل او بعد  
وقوعه .

#### [ مادة ٤٦ ]

مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تسقى المشروعات  
التي تقام بالمنطقة الحرة والإرباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب  
والرسوم فى جمهورية مصر العربية كما تسقى الاموال العربية والاجنبية  
المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الإيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مغايل خضجات  
ولرسم سنوى لايجوز ١٪ [واحد فى المائة] من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة  
الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من  
مجلس ادارة الهيئة ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة [الترانزيت]

كما تخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع  
لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بهراعاة طبيعة وحجم النشاط

وذلك بما لا يتجاوز ٢ ٪ [ ثلاثة في المئة ] من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنوياً .

[ مادة ٤٧ ]

تعمى من الضريبة العامة على الأيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من أجور ومزروعات ومكافآت وما فى حكمها التى تؤدبها المشروعات المقامة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب .

[ مادة ٤٨ ]

تسرى أحكام المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون على رؤوس الاموال المرخص لها بالعمل فى المنطقة الحرة .

[ مادة ٤٩ ]

لا تخضع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وغيبا بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

[ مادة ٥٠ ]

لاتخضع الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة للأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

ويعد النظام الاساسى للشركات التى تنشأ فى المناطق الحرة وفقاً للنموذج الذى يرضه مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ويصدر بالنظام الاساسى لهذه الشركات قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها .

وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .

[ مادة ٥١ ]

لا تسرى أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بشتراط الحصول على اذن قبل العمل بالهينئات الأجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات والمنشآت المنضمة بأحكام هذا الفصل .

[ مادة ٥٢ ]

لا يجوز مزاولة أى مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة طبقاً للشروط والأوضاع

التي تحددها اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة وبعد سداد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه سنويا .

#### [ مادة ٥٣ ]

يجب ان يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية محررا باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ كل طرف بنسخة منه ، وتودع النسخة الثالثة لدى ادارة المنطقة الحرة على ان يبين في العقد نوع العمل ومحتة والاجر المتفق عليه .

ويجوز ان يرغق بالمقد ترجمة لنصوصه بلغة اجنبية .

كما يجب على صاحب العمل ان يودع لدى ادارة المنطقة الحرة نسخة من عقود العمل التي يبرمها مع العاملين الاجانب مترجمة باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية وذلك خلال اسبوع من تاريخ استلامه العمل

#### [ مادة ٥٤ ]

تعمل المشروعات المقامة في المنطقة الحرة على تهيئة الفرص ووضع البرامج المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية ليصبحوا عمالا مهرة .

#### [ مادة ٥٥ ]

تضع اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة الحد الأدنى للقواعد المنظمة للعاملين في المشروعات المرخص بها في المنطق الحرة وعلى الاخص :

- ١ - نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .
- ٢ - تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق خارج المنطقة الحرة في الجمهورية .
- ٣ - ساعات العمل اليومية والراحة الاسبوعية بشرط الا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة في الاسبوع .
- ٤ - ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .
- ٥ - الخدمات الاجتماعية والطبية التي تؤديها المنشآت للعاملين بها والاحتياطات اللازمة لسلامتهم أثناء العمل .
- ٦ - مدد الاجازات بأنواعها المختلفة والأجور التي تمنح عنها .

٧ - الاسم العامة لتأديب العاملين وفصلهم وتعويضهم .

#### [ مادة ٥٦ ]

تسرى على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمنطقة الحرة المتبعين بجنسية جمهورية مصر العربية احكام قوانين التلبينات الاجتماعية مالم يكال لهم المشروع نظام تلبينات افضل توافق عليه الهيئة العامة للتلبينات الاجتماعية .

#### [ مادة ٥٧ ]

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب على مخالفة احكام المادتين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر ويفرمة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بفرمة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف اى حكم آخر من احكام هذا القانون او احكام اللائحة التنفيذية للمنطقة الحرة .

ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المشار اليها في الفقرتين السابقتين الا بناء على طلب من رئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضه في ذلك .

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة او من يفوضه ان يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون اثناء نظر الدعوى .

وتؤول الى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات احكام هذا القانون او التي يخفها المخالف بطريق التصالح .

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

**يا أيها الشعب**

**رئيس الجمهورية**

**قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ، وقد اصدرناه :**

[ المادة الاولى ]

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والاخني والمناطق الحرة النص الاتي :

« يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به » .

[ المدة الكلية ]

تستبدل بنصوص المواد ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٦ ، فقرة  
أولى ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٥٧ ، فقرة أولى من نظام استثمار المال العريص  
والإقليم، والمناطق الحرة المشار إليه ، النصوص الآتية :

[ مسألة ٦ ]

تتبع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون واما كانت جنسية ملكيها او محل اقامتهم بالضمتل والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة [ ٣ ] من هذا القانون بالازايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقا للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الاعفاءات المشار إليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال بكتاب نقدي في انشاءات أى مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

#### مادة ١١ فقرة ثالثة :

ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعمين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون واعضاء مجالس ادارة تلك المشروعات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة الاف جنيه .

#### مادة ١٢ فقرة ثالثة :

كما تستثنى هذه الشركات من احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة [ ٢ ] فقرة [ ١ ] والمادة [ ١١ ] والمادة [ ١٥ ] فقرة [ ١ ] ، والمادة [ ٢١ ] فقرة [ ١ ] وفقرة [ ٤ ] ، والمادة [ ٢٤ ] فقرة [ ٢ ] والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٣ [مكررا] والمادة [ ٤ ] فقرة [ ٤ ] والمادة ٦٦ فقرة [ ١ ] والمادة ٢٩ بالنسبة لمطلى الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لمغير المصيرين ولا يجوز تداول حصص التأسيس والإسهام خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من احكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة .

#### [ مادة ١٤ ]

استثناء من احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي يكون للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ويقتد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملة الأجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملة الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر يعلن للنقد الأجنبي ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .



والمشروع دون اذن او ترخيص خاص الحق في استخدام الحساب المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقا لاحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد في سداد ما يستحق على المشروع من اقتطاع القروض المعتمدة بالنقد الاجنبي وفوائدها وفي اداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع ان يستبدل من البنوك المحلية اى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنيهات مصرية بأعلى سعر معطى للنقد الاجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم الى الهيئة بيانا في نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب وبالمستندات والنفاسيل التى تطلبها الهيئة للتحقق من ان الاستخدام قد التزم الأغراض المقررة في هذا القانون على ان يكون هذا البيان معتمدا من احد المحاسبين القانونيين .

## [ ملة ١٦ ]

مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون اخر تعلى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الاحوال ومن الضريبة العلية على الأيراد ، بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الاحوال ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات ادة على عائد الارباح التى يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطيات الخاصة المكونة التى يحمل بها حسل التوزيع بعد استخراج الارباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والارباح المحتجزة المحققة عن فترة الاعفاء التى يتم توزيعها بعد انتفضائها ، وتعفى الاسهم من رسم الدفعة التمسى السنوى لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة .

ويشترط لسريان الاعفاء من الضريبة العلية على الأيراد الا يصبح الأيراد محل هذا الاعفاء خاضعا فعلا لضريبة مماثلة في دولة المستثمر الاجنبي او الدولة التى يحول اليها هذا الأيراد ، بحسب الاحوال .

وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العلم وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى اهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويستعده مجلس الوزراء .

ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات الصنوبر واتشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطلق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدعا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو مدة التقسيط أو التأجيل بحسب الأحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .

#### [ مادة ١٧ ]

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العلية على الأيراد الأرباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥ ٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس مال المشروع وذلك بعد انتضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ .

#### [ مادة ١٨ ]

تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التي يقرها المشروع بالنقد الأجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التي يعول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع .

#### [ مادة ٢١ ]

لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل مالم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال أو الاستثمار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

[١] يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر محتل للنقد الأجنبي على خمسة اقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محسوباً طبقاً لأحكام هذه المادة إذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبي في الحساب المشار اليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

[٢] إذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

[ ٢ ] يكون تحويل المال المستثمر في حدود تيمية الاستثمار عند التصفية او التصرف فيه بحسب الاحوال على ان تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد اجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة التصرف في امواله المسجلة لديها او جزء منها الى اخر بعمله محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف اليه في الحالتين محل المستثمر الاصل في الانتفاع باحكام القانون .

ويجوز في جميع الاحوال بيع الاسهم المقومة بمعملة اجنبية حرة في البورصات المصرية بنقد اجنبي حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

#### [ مادة ٢٢ ]

تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج — اذا رغب المستثمر في ذلك — وفقا لما ياتي :

[ ١ ] بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة او غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد الاتومعدات ومستلزمات انتاج ومواد ومن سداد للقروض المقود بالنقد الاجنبي وفوائدها ويسمح بتحويل صافي الارباح السنوية للمال المستثمر باعلى سعر معن للنقد الاجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب المعملة الاجنبية المرخص به طبقا لاحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

[ ٢ ] بالنسبة للمشروعات التي لا تكون موجهة اساسا للتصدير والتي تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافي ارباحها كلها او بعضها باعلى سعر معن للنقد الاجنبي وفقا لما تقرره الهيئة وطبقا للقواعد النقدية السارية .

[ ٣ ] يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع اجرتها بالنقد الاجنبي الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع اجرتها بالمعملة المحلية في حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطلق المدن ومع السماح باعادة استثمار مالا يتم تحويله من صافي العائد في حدود ٨ ٪ اخرى سنويا من المال المستثمر ، مع اعتبار اعادة استثماره وفقا لهذا الحكم في المجالات الاخرى مالا مستثمرا في مفهوم احكام هذا القانون .

## الفصل الثالث

### في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

[ مادة ٢٥ ]

تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز ان يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية، ويشار اليها في هذا القانون باسم [ الهيئة ] .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس ادارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين واداريين يعينون طبقا للهيكل التنظيمي الذي يعتده مجلس الادارة .

ويتولى نائب رئيس مجلس الادارة ادارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها امام القضاء وامام الغير ، ويرأس مجلس الادارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس ان يفوض رئيس مجلس الادارة او نائب رئيس مجلس الادارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الادارة او نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين اللذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

[ مادة ٢٦ ]

تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره

وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ولجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليها وتسقط هذه الموافقة إذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جديّة بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها مالم يقرر المجلس تجديدها للبدّة التي يراها .

#### [ مسادة ٣٦ - فقرة أولى ]

مع مراعاة الأحكام التي تقرها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

#### [ مسادة ٣٧ فقرة أولى ]

تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقاً لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الإجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد . وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التي تشتمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة في صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات ، على أنه إذا بلغت المكونات المحلية في هذه البضائع نسبة ٤٠ ٪ أو أكثر خفضت إلى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذه المادة .

#### [ مسادة ٤٦ ]

مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والارياح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركة ورسم الإيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوي لا يجاوز ١ ٪ [ واحد في الملة ] من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة . وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة [ القرائنيت ] .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسي ادخال واخراج سلع لرسم سنوي يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط ، وذلك بما لا يجاوز ٣ ٪ [ ثلاثة في الملة ] من القيمة المضافة التي يحتتها المشروع سنوياً .

#### [ مسودة ٥٧ - فقرة أولى ]

مع عدم الاخلال بلية عقوبة اشد متصوص عليها فى قانون آخر يملتب على مخالفة احكام المدينين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبقرامة لانقل عن خمسة جنيهات ولاتجاوز مئتى جنيه او بأحدى هاتين العقوبتين .

#### [ المسادة الثالثة ]

تضاف الى نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المشار اليها النصوص الاتية :

#### [ مسودة ٢ - مكرر ]

يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الارياح المحققة الى الخارج وفقا لاحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر محطن للنقد الاجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكئلا من الامول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

#### [ مسودة ٣ بنود ٧ ، ٨ ، ٩ ]

[ ٧ ] نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

[ ٨ ] نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لانقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المئة .

[ ٩ ] نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار اليها فى البنود السابقة والتى تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشروط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حده على ان يصك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة .

#### [ مسودة ١١ مكررا ]

تخضع المشروعات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة للقيود الخاصة بموظفى الدولة واعضاء الهيئات النيلية النصوص عليها فى المواد

من ٩٥ الى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وللحظر المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب

ويعتبر في حكم الاعمال المحظورة طبقا للمواد المشار اليها في الفقرة السليبة القيام بأي عمل من أعمال المهن الحرة بالذات او بالواسطة ولو كان هذا العمل على سبيل الاستشارة اذا كان للوزير او الموظف العمومي — خلال السنة السابقة على تركه المنصب او الوظيفة شأن في الترخيص باتقاة هذه المشروعات او الاشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق احكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

#### [ مسالة ١٥ فقرة ثانية ]

ويسمح للمشروعات المشار اليها بأن تصدر منتجاتها بالذات او بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لتييدها في سجل المصدرين .

#### [ مسالة ٢٠ فقرة ثالثة ]

ويعنى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الاجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات المقامة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب .

#### [ مسالة ٢٢ فقرة رابعة ]

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد اقصى مقداره الف جنيه او ما يعادله من النقد الاجنبي بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق في مصر او لدى السلطات المصرية في الخارج وتعنى من رسم الحجة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس اى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها وذلك حتى تلم تنفيذ المشروع وبشي سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقامة في المناطق الحرة .

#### [ مسالة ٢٦ بند ٨ ]

الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة للمصريين طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

#### [ المسالة الرابعة ]

تحذف عبارة [ بالسعر الرسمي ] الواردة في المادة ٢ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المشار اليه .

### [ المادة الخامسة ]

بالنسبة للمشروعات التى تم تحويل كل أو بعض الأموال المستثمرة فيها الى جمهورية مصر العربية بالسعر الرسمى طبقاً لاحكام تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يجوز باتفاق الشركاء المظنين لثلاثة ارباع رأس المال على الأقل فى المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بحسب الأحوال إعادة تقييم حصصهم فى المشروع فى حدود ما تم تحويله منها وفقاً لحكم المادة ٢ مكرراً من النظام المشار اليه ، وفى هذه الحالة يكون للمشروع زيادة قيمة الحصص أو إصدار أسهم مجانية بما يعادل مروق إعادة التقييم ودون أن يكون لذلك أثر على حقوق التصويت ، ولا تخضع عملية إعادة التقييم وزيادة قيمة الحصص أو إصدار الأسهم المشار إليها لآلية ضرائب أو رسوم .

فاذا لم تتم إعادة التقييم على النحو المتقدم تظل قيمة الحصص أو قيمة ما تم تحويله منها بحسب الأحوال على ما هى عليه محسوبة بالسعر الرسمى الذى تم تحويلها على أساسه ، كما تظل نسبة المشاركة فى الأرباح المحددة على أساس تلك القيمة عند قبول المشروع دون تعديل ، وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه الحصص أو الناتجة عما تم تحويله منها بحسب الأحوال على أساس نسبة المشاركة المشار إليها .

### [ المادة السادسة ]

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الأساسية للشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة للمشروعات المشتركة المنشأة وفقاً لاحكام هذا القانون فى الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم أصحاب المشروعات باتباع هذه النماذج الا فى الحدود التى تتعلق احكامها بقواعد النظام العام المصرى ، كما يصدر بالنظام الاساسى للشركات المساهمة التى تنشأ وفقاً لاحكام هذا القانون فى الداخل أو المناطق الحرة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

### [ المادة السابعة ]

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

### [ المادة الثامنة ]

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ [ ٥ يونيه سنة ١٩٧٧ ]

[ ونشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣ فى ٩ يونيه سنة ١٩٧٧ ] .

رئيس الجمهورية  
محمد أنور السادات





طبع بستانج



International  
Gold Digital Press

• جہاں ڈیجیٹل سے پہلے کی دنیا تھی •



54

a

